ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان شارك بحفل الاستقبال الرسمي لترشح الرياض لتنظيم الحدث الأبرز عالمياً

السعودية ترصد 7,8 مليارات دولار لاستضافة «إكسبو 2030»

- مدينة الرياض تتنافس مع روما الإيطالية وبوسان الكورية الجنوبية على تنظيم أكبر معرض عالمي
- المملكة تخطط لاستضافة 120 مليون زائر في 2030.. وموقع إكسبو سيعتمد على الطاقة النظيفة
- التاريخ المقترح لإقامة المعرض من جانب المملكة بين 1 أكتوبر 2030 و31 مارس 2031
- توقعات باستقطاب معرض «إكسبو الرياض 2030» نحو 21,7 مليون زائر خلال فترة إقامته

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان خلال مشاركته بحفل استقبال ترشح الرياض لاستضافة «إكسبو 2030» (واس)

جانب من الحضور الكثيف خلال حفل استقبال ترشح السعودية لتنظيم «إكسبو»

وكالات: حرص صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض، على المشاركة شخصيا في حفل استقبال المملكة الرسمي لترشح الرياض لاستضافة «إكسبو 2030» الذي عقد مساء الاثنين الماضي في باريس، والذي أقامته الهيئة الملكية لمدينة الرياض لمندوبي 179 دولة من أعضاء المكتب الدولي للمعارض، المنظمة المسؤولة عن معرض إكسبو الدولي، بما يمثل رسالة حول الثقل الذي تضعه السعودية لتنظيم الحدث التجاري الأبرز عالميا.

والتقى الأمير محمد بن سلمان، الأمين العام للمكتب الدولي للمعارض ديمتري كيركنتزس، وجرى خلال اللقاء استعراض ملف استضافة المملكة العربية السعودية لمعرض الرياض إكسبو 2030، والذي يشكل فرصة للمملكة لمشاركة قصتها في التحول الوطني غير المسبوق مع غيرها من دول وشعوب العالم.

وفي سياق متصل، عرضت المملكة العربية السعودية أمس ملفها «الرياض إكسبو 2030» أمام المكتب الدولي للمعارض في باريس، حيث قال الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض م.إبراهيم بن محمد السلطان، إن المملكة تخطط للانتهاء من مقر استضافة إكسبو 2030 قبل الآجال المحددة.

وأضاف أنه بحلول عام 2028 ستكون كل استعدادات استضافة إكسبو 2030 جاهزة، ونخطط لاستضافة أكثر من 120 مليون زائر في 2030، لافتا إلى أن موقع إكسبو يعتمد على الطاقة النظيفة وبراعي المعايير البيئية. وفي كلمة له قال وزير الاستثمار السعودي م.خالد الفالح إن استضافة إكسبو تتلاءم مع بيئة الاستثمار بالسعودية التي لا حدود لها، وحول الميزانية المخصصة لاستضافة الحدث قال الفالح إنها تبلغ 7,8 مليارات دولار، مشيرا إلى أن موقع إكسبو سيكون ملتقى عالميا للشركات للبحث عن فرص بالمملكة، وسنقدم مواردنا وإمكاناتنا لإنجاح مختبر الاستثمار العالمي.

ولفت الفالح إلى أنه سيتم منح القطاع الخاص مساحة كبيرة في تنظيم إكسبو الرياض 2030.

ومن جانبها، قالت سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأميركية الأميرة ريما بنت بندر، إن السعودية ملتزمة بتنظيم أفضل نسخة من مؤتمر إكسبو عبر تاريخه، وأن الرياض وجهة سياحية عالمية استثنائية، وستكون جاهزة لاستضافة إكسبو 2030، وأوضحت أنه سيتم توفير تأشيرة خاصة لحضور إكسبو الرياض 2030، والذي سيركز على التواصل والشمولية مع جميع الثقافات.

واقترحت السعودية في عرضها المقدم للمكتب الدولي للمعارض، الجهة المسؤولة عن معرض إكسبو، أن يكون الموضوع الرئيسي لمعرض «إكسبو الدولي 2030 الرياض» هو «حقبة التغيير: معا نستشرف المستقبل»، والمواضيع الفرعية الثلاثة هي «غد أفضل والعمل المناخي والازدهار للجميع».

وتتنافس الرياض، مع مدينة بوسان الكورية، وروما الإيطالية، لاستضافة إكسبو 2030، وهو العام الذي سيتزامن، مع تتويج جهود رؤية المملكة 2030، والموعد المقترح سيكون الأول من أكتوبر 2030، وحتى نهاية مارس 2031، وهي الفترة التي ستتزامن، مع فترة عيد الميلاد، ورأس السنة الصينية، وشهر رمضان المبارك. إضافة إلى الذكرى المئوية لتأسيس المكتب الدولي للمعارض الذي يشرف على معارض إكسبو.

وتتطلع السعودية من خلال «إكسبو» إلى إرساء شراكة مع العالم من خلال منطقة «إكسبو C3»، أو «ركن التغيير التعاوني»، حيث تطمح الى جمع الخبراء والمفكرين لتقديم الرؤى والابتكارات والحلول الإبداعية للتحديات الوطنية والدولية التي تواجه الشعوب. وتتطلع السعودية أيضا إلى أن يمثل إكسبو 2030، الذي سيحتل موقعا قرب مطار الملك سلمان الدولي، محطة بارزة لترويج وجهاتها السياحية، القائمة وتلك التي ستكون جاهزة حينها، مثل نيوم والدرعية ومشروع البحر الأحمر، والقدية، وحديقة الملك سلمان، والرياض آرت، وأمالا، والمسار الرياضي، حيث تستهدف المملكة جذب 147 مليون سائح عالمي ومحلي سنويا بحلول 2030، منهم 105 ملايين لسياحة الترفيه، و42 مليون زائر للسياحة الدينية.

وتتوقع الرياض أن يستقطب «إكسبو 2030» نحو 21,7 مليون زائر، منهم 11,7 مليونا سيحتاجون إلى الإقامة في الفنادق والوحدات المفروشة، وهو ما تواكبه المملكة ببناء 190 ألف غرفة فندقية جديدة حتى 2030، بما سيسهم بمضاعفة عدد الغرف في العاصمة تحديدا إلى 124 ألفا بحلول تاريخ الحدث.

وتقدم الرياض بملف إكسبو 2030، يأتي وسط رغبة حقيقية، بدعوة العالم، للمشاركة في صنع المستقبل، من خلال 41 مليون زيارة فعلية مستهدفة للموقع، وأكثر من مليار زيارة، من خلال منصة ميتافيرس، فريدة من نوعها.

ويشار إلى أن إكسبو 2030، سيتزامن مع جدول أعمال الأمم المتحدة 2030، وأهداف التنمية المستدامة، ما سيجعل من معرض الرياض إكسبو، فرصة لدراسة أثر نتائج هذه الخطة، على تحقيق الأهداف العالمية، على مدى العشرين عاما المقبلة.

وتطرح مدينة الرياض للحصول على استضافة معرض «إكسبو 2030»، قدرتها على تنظيم نوعي للحدث، لاسيما في ظل التركيز على ترقية تصنيفها بين أكثر المدن ملاءمة للعيش في العالم، وتعمل على تطوير 6 خطوط مترو تغطي المدينة وترتبط بموقع إكسبو والمطار، بالإضافة إلى العمل على رفع الطاقة الاستيعابية لمطار الملك سلمان الدولي إلى 150 مليون مسافر بحلول 2030.

وأيضا من العوامل الداعمة للمدينة، تأسيس طيران الرياض لربط 100 وجهة حول العالم بحلول 2030، وإطلاق 68 مبادرة باستثمارات 92 مليار دولار لجعل الرياض واحدة من أكثر المدن استدامة في العالم.

وتم إطلاق «الرياض الخضراء» لتطوير المساحات الخضراء على مستوى المدينة، وتعزيز جودة الحياة والمساهمة في أهداف الاستدامة، بالإضافة إلى مستوى عال من الأمان ومعدل جريمة منخفض للغاية، وخبرة واسعة في تقديم الفعاليات الكبرى.

المملكة تقفز 7 مراكز بمؤشر التنافسية العالمي لعام 2023

حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الـ17 عالميا من أصل 64 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح من الدول الـ20 الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

وحسب التقرير، الذي يعد واحدا من تقارير التنافسية الرئيسية التي يتابعها ويحللها المركز الوطني للتنافسية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، تقدمت المملكة 7 مراتب في نسخة العام 2023، مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام 2022، وتحسن تشريعات الأعمال، ما جعلها في المرتبة الـ3 بين دول مجموعة العشرين لأول مرة، متفوقة بذلك على دول ذوات اقتصادات متقدمة في العالم مثل: كوريا الجنوبية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، المملكة المتحدة، الصين، المكسيك، البرازيل، تركيا، وذلك وفق منهجية التقرير التي تغطي جوانب مختلفة للتنافسية.

وفي هذا السياق، أكد وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية د.ماجد بن عبدالله القصبي أن النتائج الإيجابية التي حققتها المملكة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD)، وغيره من التقارير العالمية المعتبرة، هي انعكاس لمسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها حكومة المملكة وفقا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وتحسن ترتيب المملكة في 3 من المحاور الأربعة الرئيسية التي يقيسها التقرير، وهي: محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه المملكة من المرتبة الـ31 إلى المرتبة الـ6، ومحور كفاءة الحكومة وتقدمت فيه من المرتبة الـ19 إلى المرتبة الـ11، ومحور كفاءة الأعمال الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ16 إلى المرتبة الـ13، فيما حافظت على مرتبتها السابقة (34) في محور البنية التحتية.

عبر تعزيز شبكة أجهزة شحن البطاريات وفرض رسوم شحن مناسبة

«ميد»: دول الخليج تجهز بنية تحتية قوية لمواكبة التوسع بالسيارات الكهربائية

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن المنطقة تلحق بالركب العالمي المندفع نحو المركبات الكهربائية لتحظى بحصة كبيرة، فيما أصبح اعتماد إنتاج واستخدام السيارات الكهربائية عاملا أساسيا في المخططات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقالت المجلة إن من شأن أجندة إزالة الكربون والذكاء الاصطناعي والتنويع الاقتصادي الارتقاء بمعدلات الاستثمارات الإقليمية وتعظيمها باعتماد المركبات الكهربائية وتصنيعها.

وقد بدأت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا في صياغة استراتيجياتها الخاصة بالمركبات الكهربائية لتوسيع شبكة أجهزة شحن البطاريات وفرض رسوم شحن مناسبة، وفي غضون ذلك ابتكرت الشركات الفردية أيضا حوافز مثل تقديم قروض بدون فوائد لموظفيها الذين يختارون شراء سيارات كهربائية.

وفي سياق متصل، تقوم بعض المرافق الحكومية بمراجعة البنية التحتية لشبكات الكهرباء الخاصة بها لرصد توقعات النمو في اعتماد المركبات الكهربائية وتأثيرها على العرض والطلب على الكهرباء. وقالت المجلة انه كان في دبي على سبيل المثال عام 2021 أكثر من 3 آلاف مركبة كهربائية. ومن المفهوم أن حصة المركبات الكهربائية في المملكة العربية السعودية ارتفعت من أقل من 1٪ في عام 2016 إلى أكثر من 5٪ في عام 2021، وفقا للبيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية. كما تتوقع وزارة النقل القطرية أن يكون 35٪ من أسطولها من المركبات الكهربائية بحلول عام 2030. وتهدف كل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى الاستحواذ على حصة من سوق السيارات الكهربائية العالمية المتنامية، حيث وقعت وزارة الاستثمار السعودية الأسبوع الماضي مذكرة تفاهم مع شركة هيومان هورايزونز الصينية لصناعة السيارات الكهربائية لتأسيس مشروع مشترك بقيمة 5,6 مليارات دولار لبحوث السيارات وتطويرها وتصنيعها ومبيعاتها. وستمثل هذه الاتفاقية أكبر صفقة للسيارات الكهربائية وأكثرها جرأة تشهدها المنطقة حتى الآن. ويأتي ذلك في أعقاب إطلاق أول علامة تجارية للسيارات في المملكة العربية السعودية Ceer، وتخطط لإنتاج 170 ألف سيارة سنويا، وقرار اتخذته العام الماضي شركة لوسيد موتورز لصناعة السيارات الكهربائية الفاخرة الأميركية التي يملك صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصة الأغلبية، لإنشاء مصنع في المملكة العربية السعودية بطاقة إنتاج 150 ألف مركبة سنويا. وفي حين أن كل هذه المشاريع المشتركة المخطط لها قد لا تؤدي إلى إطلاق مصانع فعلية لإنتاج مئات الآلاف من المركبات الكهربائية بحلول عام 2030، إلا أنها ترفع مستوى التزامات دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع محافظها الصناعية مع تقليل انبعاثات الكربون – وهي استراتيجية رئيسية يمكن أن تمكنها من الاستمرار في تطوير أصولها من الهيدروكربونات والبتروكيماويات في المستقبل.

إن التطورات المتلاحقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي والمركبات ذاتية القيادة أو تقنيات القيادة الذاتية وكيفية دمجها في وسائط نقل الركاب الكهربائية الخاصة بالركاب والتجارية، ستجعل هذه المشاريع والتطلعات أكثر إثارة للاهتمام بمرور الوقت.

وانتهت المجلة إلى القول انه ربما يكون نقل المعرفة والتكنولوجيا هو المحرك الأكثر أهمية لجذب شركات السيارات الكهربائية والمستثمرين إلى المنطقة، حيث تهدف الدول الفردية إلى خلق وظائف للسكان المحليين تتمتع بالجاذبية التي توفرها شركات النفط والغاز في وقت تسعى فيه لخلق فرص العمل لمواطنيها من الشباب وذوي الخبرة في التكنولوجيا.

حافظت على مركزها الخامس.. و3,3 تريليونات دولار حجم السوق خليجياً

175 مليار دولار سوق المشاريع الكويتي

محمود عيسى

حافظت الكويت على ترتيبها في المركز الخامس وقبل الأخير على قائمة مجلة ميد للمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين 12 مايو الماضي و19 الجاري، حيث ظلت قيمة العقود المسجلة ثابتة عن الشهر الماضي بواقع 175 مليار دولار.

وقد حلت السعودية في المركز الأول في هذا المضمار بمشاريع قيمتها 1,584 تريليون دولار ثم الإمارات في المركز الثاني بمشاريع قيمتها 565 مليار دولار، ثم عمان وقطر في المركزين الثالث والرابع بواقع 192 مليار دولار و185 مليار دولار على التوالي، وجاءت البحرين في المركز السادس والأخير بواقع 73 مليار دولار.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع مؤشر مشاريع الخليج بنسبة 2,3٪ خلال الفترة المذكورة، من 3,28 تريليونات دولار إلى 3,36 تريليونات دولار، مما يعكس ارتفاعا بقيمة 75 مليار دولار في قيمة المشاريع النشطة التي يتعقبها مؤشر ميد بروجكتس في اسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – مينا.

وأضافت المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، الغالبية العظمى من القيمة بواقع 71,4 مليار دولار بزيادة نسبتها 4,7٪. وقد بلغ مؤشر مشاريع دول مجلس التعاون ارتفاعا بنسبة 2,1٪ ليصل الإجمالي إلى 2,757 تريليون دولار، بينما بلغت قيمة مؤشر دول الخليج الأوسع نطاقا والذي يشمل إيران والعراق 3,36 تريليونات دولار بارتفاع نسبته 2,3٪.

وكان أداء دول الخليج الأخرى أكثر تباطؤا، فالإمارات العربية المتحدة، ثاني أكبر أسواق المشاريع في المنطقة سجلت نموا بنسبة 0,5٪، مضيفة 2,6 مليار دولار في القيمة، بينما ارتفع سوق المشاريع في قطر بنسبة 0,7٪، والكويت بنسبة 0,3٪ والبحرين بنسبة 0,6٪، في حين شهدت عمان انكماشا هامشيا بنسبة 0,1٪.

وعلى نطاق منطقة الخليج الأوسع نطاقا، انكمش مؤشر سوق المشاريع الإيرانية بنسبة أكبر بلغت 1٪ ليخسر 2,7 مليار دولار في القيمة، مقابل نمو قطاع المشاريع في العراق بنسبة متواضعة بلغت 0,4٪ مضيفا 1,4 مليار دولار في القيمة الإجمالية.